الأمم المتحدة
A/79/435/Add.5
الجمعية العامة
Distr.: General
4 December 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 16 (هـ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة ستيفاني **روميرو فيغا** (أوروغواي)

أولا - مقدمة

1 - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند 16 من جدول الأعمال (انظر A/79/435، الفقرة 2). ويرد سردٌ لوقائع نظر اللجنة في البند الفرعي في المحاضر الموجزة ذات الصلة[1].

ثانيا - النظر في مشروع القرار A/C.2/79/L.7/Rev.1

2 - في الجلسة الحادية والعشرين المعقودة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، عرض ممثل أوغندا (باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، وأيضا مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة دإط-23/10 المؤرخ 10 أيار/مايو 2024) مشروع قرار بعنوان "تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة" (A/C.2/79/L.7).

3 - وفي الجلسة الثالثة والعشرين المعقودة في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح بعنوان "تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة"

* يجري إصدار تقرير اللجنة بشأن هذا البند في سبعة أجزاء، تحت الرموز A/79/435 و A/79/435/Add.1 و A/79/435/Add.2 و A/79/435/Add.3 و A/79/435/Add.4 و A/79/435/Add.5 و A/79/435/Add.6.

(1) انظر A/C.2/79/SR.8 و A/C.2/79/SR.9 و A/C.2/79/SR.21 و A/C.2/79/SR.23.

الرجاء إعادة استعمال الورق

(A/C.2/79/L.7/Rev.1)، قدمه مقدمو مشـــروع القرار A/C.2/79/L.7. وفي وقت لاحق، انضـــمت إسـبانيا وإسـتونيا وألمانيا وأيرلندا والبرتغال وبلجيكا والبوسـنة والهرسـك وقبرص وكرواتيا ولاتفيا ولكسـمبرغ وهنغاريا وهولندا (مملكة –) واليونان إلى مقدمي مشروع القرار المنقح.

4 – وفي الجلسة نفسها، انضمت ألبانيا والجبل الأسود والدانمرك والسويد ومالطة والنمسا إلى مقدمي مشروع القرار المنقح.

5 – وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/79/L.7/Rev.1 (انظر الفقرة 7).

6 – وفي الجلســـة الثالثة والعشـــرين أيضـــاً، أدلت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية ببيان بعد اعتماد مشروع القرار.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

7 - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامِها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفَّذ من تلك الأهداف،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكّل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمها وتُكمِّلها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وإذ تعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة للتصدي للجائحة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تشير إلى قراراتها 199/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 207/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 197/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 155/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 و 141/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023،

وإذ تشدد على أن التمويل الدولي للمشاريع يكتسي أهمية متزايدة بالنسبة للاستثمار المتعلق بأهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ، وأن الأداء القوي للتمويل الدولي للمشاريع من حيث النمو يمكن

تفسيره بظروف التمويل المواتية، والحوافز الخاصة بالبنى التحتية، والاهتمام الكبير من جانب المستثمرين في الأسواق المالية بالمشاركة في المشاريع التي تتطلب ممولين متعددين، وإذ تسلم بأن التمويل الدولي للمشاريع يمكن أن يتيح للحكومات الاستفادة من الاستثمار العام من خلال مشاركة التمويل الخاص، وإذ تشير إلى أن البلدان النامية محرومة في هذا الصدد وأن بذل الجهود للدفع قُدما بحشد التمويل الخاص في البلدان النامية أمر حاسم الأهمية بوجه خاص،

وإذ تعرب عن القلق إزاء ما ورد في *تقرير الاستثمار العالمي* لعام 2024 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من استنتاجات تفيد بأن الاستثمار الدولي في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية انخفض في عام 2023 بسبب تراجع التمويل الدولي للمشاريع، والذي يُستعان به في المشاريع الكبيرة في قطاعات البنية التحتية، وأن أعداد المشاريع المنفذة في مجال النظم الزراعية الغذائية وفي مجال المياه والصرف الصحي كانت أقل مما كانت عليه في عام 2015 عندما اعتُمدت أهداف التنمية المستدامة، وأن الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة موزع بشكل غير متساوٍ،

وإذ تلاحظ ما توصّل إليه التقرير التقييمي السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ من استنتاجات تفيد بأنه على الرغم من أن التمويل المناخي الذي تم تتبعه على الصعيد العالمي أظهر اتجاهاً تصاعدياً منذ التقرير التقييمي الخامس، فإن التدفقات المالية العالمية الحالية الموجّهة لإجراءات التكيف، بما في ذلك من مصادر التمويل العام والخاص، لا تكفي لتنفيذ خيارات التكيف وتقيّد تنفيذ هذه الخيارات، لا سيما في البلدان النامية، وأن نسبة قليلة من التمويل المناخي الذي تم تتبعه على الصعيد العالمي كانت موجهة لإجراءات التكيف في حين كانت الأغلبية الساحقة موجّهة لإجراءات التخفيف،

وإذ تؤكد أنه في عام 2021 كان الجزء الأكبر من الاستثمارات الخاضعة للتتبع المتعلقة بتغير المناخ يتركز في مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وأن الاستثمار الخاص الدولي في قطاعات مكافحة تغير المناخ كان يوجه حصرا تقريبا إلى التخفيف من آثاره، إذ لم يكن يُوجه سوى 5 في المائة إلى مشاريع التكيف، وأن أكثر من 60 في المائة منه كان يُستثمر في البلدان المتقدمة النمو، حيث تمول نسبة قدرها 85 في المائة من المشاريع تمويلا خاصا بحتا، في حين أن ما يقرب من نصف المشاريع في البلدان النامية يتطلب شكلا من أشكال مشاركة القطاع العام، وإذ تشير في الوقت نفسه إلى نقص الإبلاغ عن الاستثمارات في التكيف،

وإذ تلاحظ مع القلق أن التقدم في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة إما يسير ببطء شديد أو تراجع إلى ما دون خط الأساس لعام 2015، وأن ما تحقق من مكاسب طيلة سنوات من التنمية المستدامة آخذ في الاندثار في ظل الأزمات المتعددة الحالية، حيث وقع ملايين الناس في براثن الفقر، ولا سيما في البلدان النامية، وصار الجوع وسوء التغذية أكثر انتشارا، وباتت الاحتياجات الإنسانية في تزايُد،

وإذ تبرز حقيقة مفادها أن الدعم بالتمويل والاستثمار ليس ضروريا فقط للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بل له نفس القدر من الأهمية في مجالات الاستثمار الأخرى في أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تبرز أن ثاني أكبر فجوة في الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة تُلمس في الاستثمار في مجالي المياه والصرف الصحي، مع تزايد الحاجة إلى استثمارات مستدامة ومبتكرة في مجالي المياه والصرف الصحي لضمان إحراز تقدم في تنفيذ الأهداف والغايات المتعلقة بالمياه،

وإذ تلاحظ الحاجة الملحة إلى القضاء التام على الجوع، ووضع حد لجميع أشكال سوء التغذية، والقضاء على الفقر المدقع، وضمان النمو السريع والشامل والمستدام للدخل في البلدان النامية باعتماد السياسات الصحيحة، وزيادة الاستثمارات والبحوث وتبادل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها، مع جعل تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة هو الهدف النهائي،

وإذ تلاحظ مع القلق أن البيئة العالمية للاستثمار الدولي ما زالت تنطوي على تحديات في عام 2024، وأن تراجع آفاق النمو، واتجاهات التصدع الاقتصادي، والتوترات التجارية والجيوسياسية والنزاعات، والسياسات الصناعية وتنويع سلاسل التوريد تعيد تشكيل أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يدفع بعض المؤسسات متعددة الجنسيات إلى الأخذ بنهج حذر إزاء التوسع الخارجي،

وإذ تلاحظ أن الأزمات تؤكد حتمية إدماج التفكير الطويل الأمد المراعي للمخاطر، والاستدامة، في ممارسات الشركات والممارسات الاستثمارية، وإذ تشدد على أنه من أجل التصدي لأزمة كوفيد-19 والتعافي من آثارها لا بد لجميع الجهات صاحبة المصلحة أن تعمل جنبا إلى جنب وبالتزامن، في وقت أدت فيه الجهود العالمية لمكافحة الجائحة وتغيُّر المناخ إلى الرفع من زخم تمويل الاستدامة والاستثمار فيها، حيث ارتفعت قيمةُ المنتجات الاستثمارية في القطاعات المعنية بالاستدامة في أسواق رأس المال العالمية لتصل إلى 7 تريليونات دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2023 وذلك وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإذ تسلم بأن الغالبية العظمى من هذه الأموال استُثمرت في البلدان المتقدمة النمو مما يجعل فرص الاستثمار في البلدان النامية قليلة إلى حد كبير، وبأنه من المهم للغاية زيادة الاستثمارات المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة،

وإذ تشدد على أن النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده يتوقف على تهيئة بيئات مؤاتية على جميع المستويات يمكن دعمها بهيكل مالي دولي بعد إصلاحه، لجذب الاستثمارات والدفع بها نحو الأنشطة التي تدعم أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تقر بأن تنشيط الشراكة العالمية سييسّر الانخراط في مسعى عالمي حثيث لدعم تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، تلتئم في إطاره الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة، وتحتشد في ظله كافة الموارد المتاحة،

وإذ تشير إلى أن خطة عام 2030 تعترف بأن تنفيذ التنمية المستدامة سيكون رهن المشاركة الفعالة للقطاعين العام والخاص والمنظمات الدولية الأخرى المعنية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف،

وإذ تلاحظ انعقاد المنتدى العالمي الثامن للاستثمار لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في أبو ظبي في الفترة من 16 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وتنظيم المعرض الثامن للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة في نيويورك، في الفترة من 18 إلى 29 نيسان/أبريل 2023،

وإذ ترحب بانعقاد مؤتمر قمة المستقبل في الفترة 22-23 أيلول/سبتمبر 2024 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك والذي اعتُمد فيه القرار 1/79 المؤرخ 22 أيلول/سبتمبر 2024 المعنون "ميثاق المستقبل" ومرفقيه،

وإذ تتطلع إلى انعقاد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في إشبيلية بإسبانيا في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2025،

وإذ تلاحظ أيضا عمل الأمم المتحدة في مجال الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة، وإذ تحيط علما *بتقرير الاستثمار العالمي لعام 2024*، و*مرصد اتجاهات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية*، و*تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2024*، و*تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2024*، والوثيقة الختامية الصادرة عن منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2024[(1)]،

وإذ تلاحظ كذلك جميع المبادرات المتخذة على الصُعد العالمي والإقليمي والمحلي بهدف التوسّع في حشد التمويل العام والخاص من أجل الاستثمار في تنفيذ خطة عام 2030 بأبعادها الثلاثة وتعميق التعاون الدولي،

وإذ تلاحظ ما للاستثمار المؤثّر في تمويل التنمية المستدامة من إمكانات على صعيد دعم السياسات والخطط والأولويات والاحتياجات الإنمائية الوطنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تسلم بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يستلزم تحوّلا نحو آفاق الاستثمار الطويل الأجل، بما في ذلك التمويل الأولي، وإذ تشجع في هذا الصدد المستثمرين على اتخاذ تدابير تحفّز المزيد من الاستثمارات الطويلة الأجل والتمويل الأولي، وإذ تسلم بأن التمويل الدولي للتنمية، العام والخاص، يمكن إذا ما كمَّلته آليات تمويل مبتكرة أخرى، منها التمويل المختلط، أن يلعب دورا هاما في توسيع جهودنا الجماعية المبذولة من أجل تغطية الاحتياجات التمويلية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تحث على اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة مشاكل القدرة على تحمل الديون من خلال تعزيز جهود الحيلولة دون أزمات المديونية، بما في ذلك من خلال إدارة الديون والشفافية، وإيجاد حلول تمكِّن البلدان التي تواجه قيوداً مالية شديدة وأعباء ديون مفرطة من الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تسلم أيضا بأن مباشرة الأعمال الحرة يمكن أن تساعد في تنفيذ خطة عام 2030، وإذ تشدد على أهمية تطوير أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، وإذ تؤكد ضرورة تعزيز فرص وآليات التمويل المستدام والمبتكر لإطلاق العنان لتدفقات جديدة من رؤوس الأموال نحو الاستثمار المستدام والنهوض بنماذج النشاط التجاري المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وكذلك الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، عند الاقتضاء،

وإذ تشدد على ضرورة دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية مؤاتية بوسائل منها إنشاء نظم عالمية متسقة ومتعاضدة في الميادين التجاري والنقدي والمالي وتعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية وتحسينها، وإذ تؤكد في هذا الصدد أن آفاق تحقُّق زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي تعطلها مجموعةٌ من عوامل الخطر،

(1) E/FFDF/2024/3.

وإذ تشدد أيضا على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ليس بالأمر المستطاع دون توافر الاستثمار الخاص والعام، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي الطويل الأجل، وهو الاستثمار الذي يمكن حشده عندما تتوافر بيئة مؤاتية على جميع المستويات،

وإذ تدرك أهمية الاستدامة على مستوى الشركات، بما يشمل الإبلاغ على النحو المناسب عن الآثار البيئية والاجتماعية والإدارية، للمساعدة في ضمان الشفافية والمساءلة وتلافي الممارسات التي تحبط الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد مجددا الالتزام بإحداث زيادة كبيرة في الاستثمارات لسدِّ الفجوة بين الجنسين وتعزيز دعم المؤسسات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني،

وإذ تلاحظ مع القلق أن الاستثمارات التي لها أهمية حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا تزال تعاني من نقص التمويل، وإذ تدرك أنه سيلزم المزيد من الاستثمار والتمويل من القطاعين العام والخاص على الصعيدين الوطني والدولي لتلبية الاحتياجات الاستثمارية الضخمة، المرتبطة بالثغرات، من أجل تحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك الاستثمار في إنشاء بنى تحتية عالية الجودة موثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود من أجل دعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على سبل الوصول العادل للجميع وبتكلفة معقولة،

وإذ تسلم بأهمية التمويل العام الدولي، ومنه المساعدة الإنمائية الرسمية، بالنسبة إلى الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأسباب منها قدرته على تحفيز حشد موارد إضافية من مصادر أخرى، عامة وخاصة، حيث إنه يستطيع أن يدعم تحسين تحصيل الضرائب وأن يساعد في تعزيز بيئات محلية مؤاتية وفي توفير الخدمات العامة الأساسية،

وإذ تشدد على أن المساهمة التي دُعي القطاع الخاص إلى تقديمها في تمويل أهداف التنمية المستدامة ليست بديلا عن التمويل العام بل هي بالأحرى عنصر هام مكمِّل له،

وإذ تؤكد على أن التمويل، العام منه والخاص، لكي يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي له أن يكون مستداما وأن يُقدم وفق شروط ميسَّرة،

وإذ تشدد على الحاجة إلى مواصلة زيادة الاستثمارات في العمل المناخي، بما في ذلك عن طريق جعل تدفقات التمويل منسجمة مع نهج يفضي إلى انخفاض الانبعاثات من غازات الدفيئة، وإلى تنمية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، تمشيا مع اتفاق باريس[(2)]، وإذ تكرر تأكيد الحاجة إلى التعجيل بنقل ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا والمنخفضة الانبعاثات وفق شروط متفق عليها، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية،

وإذ تلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي تراجعت بنسبة 2 في المائة في عام 2023، لتصل إلى 1,3 تريليون دولار، وأنه على الرغم من ارتفاعها بنسبة 9 في المائة في البلدان المتقدمة النمو، فإنها انخفضت بنسبة 7 في المائة في البلدان النامية، بما يشمل انخفاضا بنسبة 3,3 في المائة في أفريقيا من 54,4 بليون دولار في عام 2022 إلى 52,6 بليون دولار في عام 2023، وهو

(2) انظر: FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

ما يشكل نسبة 4 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، وأنه على الرغم من الزيادة المعتدلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصادات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في صفوف عدد قليل من البلدان من بين هذه الاقتصادات الضعيفة هيكليا والهشة،

وإذ تحيط علماً بتقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن الاستثمار في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، التي تتيح تحديد اتجاهات الاستثمار في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، مما يشير إلى ضرورة تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان،

وإذ تشدد على أن الشفافية والشمول في النظُم المالية والنقدية والتجارية الدولية ووجودَ مؤسسات قوية على جميع المستويات وتصميمَ وتنفيذ سياسات، بما في ذلك أنظمة لأسواق رأس المال، حسب الاقتضاء، تشجّع تقديم الحوافز على طول سلسلة الاستثمار وتكون متسقةً مع مؤشرات الأداء والاستدامة الطويلة الأجل وتقلّل من التقلبات، هي عوامل لا غنى عنها لتشجيع الاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي مطرد والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل مع توفير التعليم التقني والتدريب المهني في البلدان النامية، وإذ تشدّد في هذا الصدد على الحاجة إلى مزيد من الدعم الدولي وإلى مناخ استثماري يتسم بالتنافسية على جميع المستويات حتى يتسنى للبلدان النامية أن تحقق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تدرك أن الأنشطة التجارية والاستثمارات والأعمال الحرة والابتكارات التي يضطلع بها القطاع الخاص على الصعيدين الوطني والدولي على نحو مستدام مراعٍ للمسؤولية والمساءلة من المنظورات الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، بما في ذلك تكافؤ فرص الوصول المتاحة لجميع النساء والشباب، هي محركات رئيسية للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل للجميع ولإيجاد فرص العمل حتى لا يُترك أحد خلف الركب،

وإذ تلاحظ الدور الذي يقوم به مركز اسطنبول الدولي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعني بدور القطاع الخاص في التنمية، من خلال تفاعله مع القطاع الخاص لأغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الأسواق الشاملة للجميع وتنمية الأعمال التجارية على نحو مستدام،

وإذ تلاحظ أيضا وضع الصيغة النهائية لاتفاق تيسير الاستثمار من أجل التنمية بمناسبة انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية، وإذ تقر بأن أحد الأهداف الأساسية لهذا الاتفاق هو تيسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين الأطراف، ولا سيما إلى الأطراف من البلدان النامية وأقل البلدان نموا، بهدف تعزيز التنمية المستدامة، من خلال تحسين شفافية التدابير، وتبسيط الإجراءات الإدارية، واعتماد تدابير أخرى لتيسير الاستثمار، وتعزيز التعاون الدولي، فضلا عن المساعدة التقنية وبناء القدرات اللازمين لتنفيذ الاتفاق،

وإذ تدرك أهمية الاستثمارات في القطاع التكنولوجي والاقتصاد الرقمي لتعزيز الاتصال الإلكتروني والشراكات الرقمية، وأن تطوير التكنولوجيا ونقلها وفق شروط متفق عليها محركٌ قوي للتنمية المستدامة، وأن هناك حاجة إلى تعزيز الروابط بين الشركات المتعددة الجنسيات والقطاعين العام والخاص المحليين، حسب الاقتضاء، لتيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها وفق شروط متفق عليها،

1 - ***تشدد*** على أن تعزيز الاستثمارات في القيمة المضافة وفي تجهيز الموارد الطبيعية والتنويع الإنتاجي يكفل تنمية أكثر شمولا واستدامة، وتشجّع في هذا الصدد تسريع الجهود الوطنية وتوطيد

التعاون الدولي في المجالات التي تدعم السياسات والبرامج الرامية إلى زيادة استثمارات القطاعين العام والخاص والاستثمارات المحلية والدولية لإحداث تغييرات هيكلية في اقتصادات البلدان النامية؛

2 - ***تشجع*** تعزيز فرص وآليات التمويل المستدام والمبتكر لإطلاق العنان لتدفقات جديدة من رؤوس الأموال نحو الاستثمار المستدام والنهوض بنماذج النشاط التجاري المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة؛

3 - ***تدعو*** إلى تعزيز الاستثمار في البلدان النامية في مجالات التعلم مدى الحياة، والتدريب التقني والمهني، والمهارات والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، وتوسيع نطاق الوصول من خلال التكنولوجيا الرقمية، وتنفيذ برامج تعزيز الإلمام بالأمور المالية التي تمكّن الأفراد والشركات من اتخاذ قرارات مستنيرة، وبالتالي تعزيز تعميم الخدمات المالية، ومباشرة الأعمال الحرة والعمل اللائق؛

4 - ***تلاحظ مع القلق*** أن العديد من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت لا تستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي من شأنه أن يساعدها على تنويع اقتصاداتها، رغم ما أدخلته من تحسينات على بعض الجوانب من مناخها الاستثماري؛

5 - ***تلاحظ مع القلق أيضا*** الفجوة في فرص حصول المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على رأس المال وخدمات الدعم المناسبة، ولا سيما الأعمال التجارية التي تديرها النساء ومباشرو الأعمال الحرة من الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتعترف بأن الأسواق المالية، وكذلك مؤسسات دعم الأعمال التجارية، يمكن أن تكون وسائل قوية للنمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع وللتخفيف من وطأة الفقر، بما في ذلك عندما تدعم هذه الأسواق الأعمالَ التجارية التي تكون أنشطتها مؤثرةً في مجال التنمية المستدامة وعندما يكون الحصول على الائتمان شاملا للجميع في جميع قطاعات الاقتصاد؛

6 - ***تدرك*** أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يأتي بنتائج إيجابية غير مباشرة، مثل توفير الخبرة الفنية والتكنولوجيا، بسبل منها إقامة الروابط مع الموردين المحليين وتشجيع إدماج المنشآت المحلية، ولا سيما المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية؛

7 - ***تشدد*** على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تكون له آثار متفاوتة على أهداف التنمية المستدامة، وتؤكد الحاجة إلى تعزيز تواؤم الاستثمار الأجنبي المباشر مع السياسات الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030[3]، وتدعو الدول التي تقوم بإعداد أطر للتمويل الوطني المتكامل إلى إدراج وتنفيذ خطط لتعبئة التمويل الخاص ومواءمته مع خطط التنمية الوطنية؛

8 - ***تقر*** بضرورة وضع وتعزيز السياسات من أجل المواءمة على نحو أفضل بين حوافز القطاع الخاص وأهداف التنمية المستدامة، وتقر بأن تصنيفات التمويل المستدام يمكن أن تكون أداة مفيدة في زيادة الشفافية، ومن ثم يمكن أن تحفز القطاع الخاص على اعتماد ممارسات مستدامة والاستثمار فيها، وأن تشجع الاستثمار الجيد الطويل الأمد؛

(3) القرار 1/70.

9 - ***تشجع*** الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى إدماج الاستدامة في النظام المالي ومن ثم إعادة توجيه تدفقات رؤوس الأموال نحو الاستثمارات المستدامة من المنظور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

10 - ***تشجع*** المؤسسات المالية ومصارف التنمية على تشجيع ودعم البلدان النامية في إصدار سندات أهداف التنمية المستدامة، حيثما ينطبق ذلك، ولا سيما السندات التي يُربط فيها استخدام العائدات بأغراض معيّنة، كالسندات الاجتماعية وسندات الاستدامة والسندات المرتبطة بالاستدامة والسندات الخضراء، كآليات إضافية لتمويل الاستثمار من أجل التنمية المستدامة؛

11 - ***تدعو*** إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولا سيما في البلدان النامية، التي تأثرت بجائحة كوفيد-19 والأزمات المتعددة الحالية، من أجل تدارك فجوة الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية البالغ قدرها 4 تريليونات دولار، وتعترف في الوقت نفسه بالدور الرئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي والتنمية، وبأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تحد من أوجه عدم المساواة، ويمكن أن تساعد البلدان المعتمدة على السلع الأساسية على الانتقال إلى أنشطة التصنيع وغيرها من الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى؛

12 - ***تشجع*** الجهات الفاعلة المالية بجميع مستوياتها على العمل من أجل وضع ممارسات مالية شاملة للجميع وتمثيلية ومسؤولة، بما في ذلك ممارسات تتناول الشفافية والإفصاح والمعايير، وتشجع كذلك الجهود التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة للحد مما هو قائم من حالات تجزؤ معايير الإبلاغ والإفصاح، وتجنب المزيد من تجزؤ هذه المعايير، حسب الاقتضاء؛

13 - ***ترحب*** بالتقدّم الذي أحرزه العديد من البلدان في تعزيز البيئة المؤاتية للأعمال التجارية والاستثمارات التي يقوم بها القطاع الخاص، ولكنها تلاحظ أن ثمة مجالا لمزيد من العمل، بما في ذلك عن طريق تكثيف الجهود لمكافحة الفساد والرفع من شفافية الأسواق وتحسين سبل الحصول على المعلومات بشأن الأسواق وتيسير إجراءات إنشاء الأعمال التجارية، من أجل إيجاد مناخ للأعمال التجارية والاستثمار يتسم بالتنافسية ويكون قادراً على اجتذاب استثمارات القطاع الخاص ومشاركته دعماً للتنمية المستدامة؛

14 - ***تؤكد مجددا*** أن تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين في توزيع الموارد الاقتصادية يمكن أن يوفر للمرأة وسائل لتوليد الدخل وأنه يخلق آثارا مضاعِفة إيجابية دعماً لتحقيق نمو اقتصادي شامل للجميع وعادل ومستدام، وتكرر في هذا الصدد تأكيد الحاجة إلى إجراءات واستثمارات محددة الأهداف؛

15 - ***تسلم*** بأهمية اشتراك القطاع الخاص مع المنظمات الوطنية والدولية والحكومية الدولية والدول الأعضاء ومع غيرها من الجهات المعنية، حسب الاقتضاء، فيما تبذله من جهود من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بطريقة فعالة وتشاورية تخضع للمساءلة؛

16 - ***تقر*** بأهمية التقاء مصالح المصارف الإنمائية الدولية والمتعددة الأطراف والمصالح الحكومية في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص لخفض تكلفة رأس المال، وبالحاجة إلى تحول في أولويات الإقراض لدى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف نحو تسخير أموالها على نحو أفضل لاجتذاب التمويل من القطاع الخاص بحجم أكبر لفائدة البلدان النامية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

17 - ***تلاحظ*** أهمية اتباع الشركات ممارسات مستدامة، بما يشمل إدماج العوامل البيئية والاجتماعية والإدارية في تقارير الشركات حسب الاقتضاء، على أن تُترك للبلدان حرية تحديد التوازن المناسب بين القواعد الطوعية والإلزامية، وتشجع الأعمال التجارية على اعتماد مبادئ الأعمال والاستثمارات المسؤولة؛

18 - ***تقر*** بأهمية إبلاغ الشركات عن الاستدامة فيما تقدمه من تقارير، وتشجع الشركات، ولا سيما الشركات المسجلة في البورصات والشركات الكبرى، على دمج المعلومات المتعلقة بالاستدامة وببذل العناية الواجبة في دورة الإبلاغ الخاصة بها، وتشجع دوائر الصناعة والحكومات المهتمة والجهات المعنية صاحبة المصلحة على أن تقوم، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، باستحداث نماذج لأفضل الممارسات وتعزيز ما هو قائم منها، وتسهيل العمل على إدراج تقارير تتعلق بالاستدامة، مع مراعاة الخبرات المكتسبة من الأطر القائمة وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية، بما في ذلك بناء القدرات، وترحب في هذا السياق بتعاون الاتفاق العالمي للأمم المتحدة مع مبادرة مؤسسة الإبلاغ العالمي والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة؛

19 - ***تسلم*** بالتحديات التي تواجه البلدان النامية في اعتماد معايير دولية جديدة للإبلاغ عن الاستدامة، مما تنشأ عنه زيادة في الاحتياجات فيما يتعلق ببناء القدرات، ولا سيما لدى المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، وترحب في هذا السياق بعمل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في مجال تعزيز الإبلاغ عن الاستدامة في البلدان النامية؛

20 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء أن تعمل على التخفيف من التوتر وغيره من عوامل الخطر وأن تهيئ بيئات مؤاتية لزيادة الاستثمار الطويل الأجل والمستدام تطبعها عدة سمات منها توافر سياسات للاستثمار منفتحة وشفافة وغير تمييزية؛

21 - ***تلاحظ مع القلق*** تزايد عدد سكان الأحياء الفقيرة والآثار السلبية على صحتهم وسلامتهم وفرصهم لكسب العيش، وتشجع في هذا الصدد الاضطلاعَ باستثمارات محددة الأهداف على جميع المستويات لكفالة الإسكان الميسور التكلفة والمناسب ومواصلةَ الاستثمار من أجل تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة في هذه القطاعات بحلول عام 2030؛

22 - ***تشدد*** على أن القطاع الخاص يمكن أن يساهم في تحقيق أهداف خطة عام 2030 بطرق عديدة، منها تطبيق الحلول الإبداعية والابتكارية لإيجاد حلول لتحديات التنمية المستدامة، ومواءمة نماذج أعماله التجارية مع أهداف التنمية المستدامة، ودعم جهود القطاع العام في مجالات منها الحد من مخاطر الكوارث والعمل المناخي وتنمية المهارات، وفقا للخطط والسياسات الوطنية، وتشجع في هذا الصدد على مواصلة وضع السياسات وبناء القدرات بشأن الحد من مخاطر الاستثمارات في جميع البلدان بهدف تعبئة التمويل؛

23 - ***ترحب*** بالاهتمام المتزايد بين المستثمرين بأخذ مسائل الاستدامة في الاعتبار في قراراتهم الاستثمارية، ولكنها تقر بأن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتحليل ورصد وقياس إسهام هذا الاهتمام في بلوغ أهداف التنمية المستدامة وزيادة أثره الإنمائي الإيجابي إلى أقصى حد ممكن، وتحيط علمًا في هذا الصدد بعمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في رصد التمويل المستدام واتجاهات الاستثمار في أهداف

التنمية المستدامة السائدة لدى أكبر المستثمرين المؤسسيين في العالم من خلال المرصد العالمي للتمويل المستدام؛

24 - ***تقر*** بأن الحدّ من مخاطر الكوارث، على النحو المبين في إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[4]، والإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سِنداي[5]، استثمارٌ فعال من حيث التكلفة في منع وقوع خسائر في المستقبل، وتشجع الدول الأعضاء على وضع معايير وتشريعات وأنظمة، حسب الاقتضاء، لاستثمارات القطاعين العام والخاص المراعية لمخاطر الكوارث، بما في ذلك بشأن الإفصاح عن المخاطر في الاستثمارات والمعاملات، وعلى كفالة أن تتضمن المشاريع التي لا تزال قيد التنفيذ والمشاريع المقبولة مصرفيا مقاييس للمخاطر المتعددة وغيرها من المقاييس بهدف تقييم المخاطر والوقاية منها والتخفيف من حدتها، بما في ذلك في البنيات التحتية والقطاع العقاري، وتشجع في هذا الصدد الدول الأعضاء على القيام بصورة منتظمة باختبار حالة إجهاد شبكات البنيات التحتية؛

25 - ***تشجع*** الجهود الرامية إلى مواءمة خطط البنى التحتية مع استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك عن طريق إشراك شركات التأمين والنهوض بتقييمات مخاطر الكوارث التي تشمل أخطارا متعددة باعتبارها شرطا لازما للاستثمارات في البنى التحتية والإسكان والعقارات في جميع القطاعات، واختبار قدرة نظم البنى التحتية الحيوية على تحمل الإجهاد، بغية صون ما تحقق من مكاسب في التنمية المستدامة؛

26 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة بطريقة مبتكرة ومتكاملة وشفافة ومنصفة وشاملة للجميع، الأمر الذي يتطلب استثمارا كافيا ومستداما ويمكن التنبؤ به من خلال القطاعين العام والخاص على السواء؛

27 - ***تدعو*** جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى استطلاع إمكانية وضع عوامل الاستدامة في الاعتبار في تقييم الجدارة الائتمانية وإلى تعزيز أسواق الائتمان لتشجيع نمو المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك المملوكة لنساء؛

28 - ***تسلم*** بتنامي الزخم الذي يولّده الاستثمار والتمويل المستدامان، بما في ذلك من خلال الاستثمارات في سندات أهداف التنمية المستدامة، وتدعو الشركات الخاصة، بما في ذلك المستثمرون المؤسسيون، إلى اعتماد ممارسات مستدامة تعزز القيمة في الأجل الطويل؛

29 - ***تقر مع القلق الشديد*** بالأثر الاقتصادي المدمر لجائحة كوفيد-19، الذي يقوض قدرة البلدان على تنفيذ أهداف وغايات خطة عام 2030 واتفاق باريس، ويهدد بزوال التقدم المحرز مؤخرا في تعزيز الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وتشير إلى دور الشراكات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة، بما في ذلك مع القطاعين العام والخاص، في تعزيز الاستثمار الاستراتيجي في أهداف التنمية المستدامة، وخاصة في المجالات التي يمكن أن تسهم إسهاما أكبر في مكافحة جائحة كوفيد-19 وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية، بطرق منها اعتماد التمويل المبتكر في مجالات منها نظم الرعاية

(4) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(5) القرار 289/77، المرفق.

الصحية، بما في ذلك التغطية الصحية الشاملة؛ والأمن الغذائي، بما في ذلك الإنتاج الزراعي والغذائي وسلاسل الإمداد المتصلة به؛ والربط الرقمي؛ وخلق فرص العمل؛ وتطوير البنيات التحتية المستدامة والجيدة ونمو الإنتاجية؛ وكذلك ضمان اتباع نهج يراعي البيئة في عملية التعافي من جائحة كوفيد-19 ومواجهة النقص في الاستثمار الذي تستتبعه الجائحة، وتهيب بجميع الجهات صاحبة المصلحة إلى التعاون من أجل تعزيز القدرة على الصمود والاستدامة في سلاسل الإمداد العالمية وتعزيز الاستثمار الدولي، بسبل منها مواءمة الاستثمارات مع خطة عام 2030، وتشجع على التعاون لتسهيل سفر الأشخاص عبر الحدود لأغراض أساسية، دون تقويض الجهود الرامية إلى منع انتشار الفيروس؛

30 - ***تشدد*** على ضرورة تقييم المبادرات العامة والخاصة لقياس أثر الاستثمار في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها، وتبيان الثغرات المحتملة؛

31 - ***ترحب*** في هذا الصدد بالطلب الوارد في الوثيقة الختامية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2019 والموجّه إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية بأن تواصل تحليلها لأثر مساهمة استثمارات القطاع الخاص وأدواته في بلوغ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ومعايير قياس تلك المساهمة[6]، وتشجع توفير الدعم الدولي للدول الأعضاء، حسب ظروفها وأولوياتها الوطنية، لتمكينها من القيام من تلقاء نفسها بوضع أدوات عملية لقياس مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني ولجمع بيانات حسنة التوقيت وموثوقة عن هذه المساهمة، حسب الاقتضاء؛

32 - ***تشدد*** على أن التمويل العام الدولي يؤدي دورا هاما في تكميل الجهود التي تبذلها البلدان من أجل حشد الموارد العامة على الصعيد المحلي وعلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية تساعد الدول النامية، باعتبارها مصدرا حيويا لتمويل التنمية، على تأمين موارد حكومية كافية للاستثمار في القطاعات التي يمكن أن تعجّل بتنفيذ ما تطمح إليه خطة عام 2030 من تحوّل، وتلاحظ في هذا الصدد ضرورة تكثيف الجهود للوفاء بالالتزامات الخاصة بكل جهة، مع تركيز الموارد المقدمة بأكثر الشروط يسراً على من هم أشد احتياجا وأقل قدرة على حشد موارد أخرى؛

33 - ***تلاحظ*** ما ينطوي عليه التمويل المختلط من إمكانات، بما في ذلك قدرته على حشد أو تسخير أو حفز التمويل الإضافي، وتؤكد ضرورة أن تكون المشاريع متماشيةً مع الأولويات الوطنية وأن يكون لها أثر إنمائي طويل الأمد وأن تصبّ في المصلحة العامة، بما في ذلك مصلحة من يعيشون في أوضاع هشة، مع التسليم في الوقت نفسه بأن أنواع التمويل التي يمكن أن تمثل طريقة التمويل الأكثر فعالية تختلف باختلاف مجالات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛

34 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على تعزيز مشاركة المساهمين والمستهلكين التي يمكن بدورها أن تشجع الشركات على مراعاة أفضليات المستهلك لاستدامة المنتَج؛

35 - ***تهيب*** بالشركاء في التنمية أن يواصلوا دعم الجهود الرامية إلى تعزيز أطر السياسات لتحفيز تمويل الاستثمار الإنتاجي، بما في ذلك بناء القدرات للوصول إلى مصادر التمويل المتاحة والإضافية والمستدامة، بما في ذلك التمويل الميسّر، ولا سيما في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول

(6) انظر E/FFDF/2019/3.

الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، ومع أخذ التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في الاعتبار؛

36 - ***تلاحظ*** مقترحات السياسة العامة التي قدمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريره عن *الاستثمار العالمي لعام 2022: الإصلاح الضريبي الدولي والاستثمار المستدام*، ولا سيما أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نموا، بوسائل منها زيادة المساعدة التقنية للاستفادة من الإصلاحات الضريبية الدولية، وتدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى العمل بالتعاون مع الجهات المتعددة صاحبة المصلحة لمساعدة البلدان النامية على الاستفادة من هذه التوصيات؛

37 - ***تلاحظ أيضا*** *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2023: الاستثمار في الطاقة المستدامة لصالح الجميع* الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتدعو إلى النظر في المقترحات الواردة فيه، حسب الاقتضاء؛

38 - ***تحيط علما*** بمقترحات السياسة العامة التي قدمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريره *عن الاستثمار العالمي لعام 2024: تيسير الاستثمار والحكومة الرقمية*، لا سيما وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال نشر أدوات تيسير الأعمال والحكومة الرقمية وتعزيز الاستثمار المؤسسي لدعم النمو الاقتصادي الطويل الأجل، وتدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى العمل بالتعاون مع الجهات المتعددة صاحبة المصلحة لمساعدة البلدان النامية على الاستفادة من هذه التوصيات؛

39 - ***تلاحظ*** أنه من خلال دعم تطوير تطبيقات حكومية رقمية أوسع نطاقا، وتقديم المساعدة التقنية لتيسير الأعمال التجارية والاستثمار، بما في ذلك مبادرات بناء القدرات القائمة على أدوات السياسة العامة المتعلقة بالاستثمار الدولي، هناك إمكانية لسد بعض الثغرات في الاستثمار من أجل أهداف التنمية المستدامة؛

40 - ***تشجع*** الدول والشركاء في التنمية والقطاع الخاص على الاستثمار في التنمية التكنولوجية، وإقامة سلاسل إمداد أكثر قدرة على الصمود، وزيادة القدرة الإنتاجية والتنويع الاقتصادي في البلدان النامية، وتبادل ونقل التكنولوجيا والدراية وفق شروط متفق عليها وتحسين بيئة الاستثمار المحلي من أجل تيسير الإنتاج الواسع النطاق، ولا سيما إنتاج اللقاحات والعلاجات والمعدات الطبية المأمونة وذات النوعية الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة، وتعزيز إيجاد فرص العمل، وتوفير التدريب الكافي وبناء القدرات وتكوين الثروة، وزيادة الاستثمار في بنى تحتية ذات نوعية جيدة ويعول عليها ومستدامة وقادرة على الصمود، بوسائل منها الاستفادة الكاملة من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والبنك الدولي وغيره من المؤسسات المتعددة الأطراف في معالجة الفجوات في القدرات والتمويل، ووضع مجموعة من مشاريع البنى التحتية المقبولة مصرفيا والجيدة النوعية والموثوق بها والمستدامة والقادرة على الصمود، واستكشاف نهج مبتكرة قائمة على نُظم أساسية لتنسيق التمويل العام والخاص والمساعدة التقنية وتوسيع نطاقهما وتوجيههما، وزيادة جميع عناصر التمويل العام الدولي، بما في ذلك استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة محفِّزة، والتمويل من القطاع الخاص المحلي والدولي، وتعبئة الموارد المحلية، والتجارة، وخفض متوسط تكلفة معاملات التحويلات المالية للمهاجرين؛

41 - ***تشدد*** على الحاجة إلى المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات من أجل تشجيع الاستثمار وتطوير المشاريع التي لا تزال قيد التنفيذ وإنشاء المشاريع المقبولة مصرفياً، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية؛

42 - ***تهيب*** بمنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة أن تدعم بناء قدرات البلدان النامية في مساعيها إلى سد ثغرات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما على مستوى البرامج القطرية، فيما يتعلق بكيفية استخدام التمويل العام لتسخير الاستثمار الخاص من أجل تنفيذ المشاريع التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة؛

43 - ***تؤكد*** ضرورة صوغ اتفاقات تجارية واستثمارية تكون مزودة بالضمانات المناسبة لكفالة عدم تقييد السياسات واللوائح المحلية التي تخدم المصلحة العامة، وتشدد على أهمية توفير خدمات بناء القدرات للبلدان النامية لكي تستفيد من الفرص التي تتيحها اتفاقات التجارة والاستثمار الدولية، وتشجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على مواصلة وتعزيز البرنامج القائم لبناء القدرات، والبحوث وتحليل السياسات، وبناء توافق آراء على المستويين الإقليمي والمتعدد الأطراف وإجراء مشاورات مع الدول بشأن اتفاقات الاستثمار؛

44 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بتزويد الجمعية العامة في دورتها الثمانين بمعلومات عن تنفيذ هذا القرار تستند إلى بحوثهما الجارية وتورد في فرع مكرس لها في *تقرير الاستثمار العالمي*، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة، وإيراد توصيات محددة، بما في ذلك عن القطاعات الاستراتيجية للاستثمار من أجل تنفيذ خطة عام 2030، وتتطلع إلى مواصلة النظر في هذه المسائل في التقارير المقبلة لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية؛

45 - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثمانين، في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"، البند الفرعي المعنون "تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة".